



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

لجنة مشكلات السلع

الدورة التاسعة والستون

روما، 28-30 مايو/أيار 2012

التطورات في المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية

موجز

أدرجت التحديثات على المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة على جدول أعمال لجنة مشكلات السلع في الدورات الثلاث الأخيرة نظراً إلى الأهمية البالغة التي طالما أولتها اللجنة لاتفاق جولة الدوحة، لما يمكن أن توفره من مساهمة في إحداث بيئة تمكينية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، كما في مواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها في السياق الجديد. وتندرج هذه الوثيقة في إطار مواصلة هذا التقليد وتوفر معلومات محدثة عن آخر التطورات في جولة الدوحة، بما فيها نتائج المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد من 15 إلى 17 ديسمبر/كانون الأول 2011. ويقدم التقرير كذلك عرضاً مختصراً لكيفية تناول مسألة الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية تمهيداً لزيادة عدد هذه الاتفاقات. وأخيراً، يسلط التقرير الضوء على الأنشطة المرتبطة بالتجارة التي تضطلع بها الأمانة ويلتمس توجيهات اللجنة بشأن برنامج العمل المستقبلي.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب لجنة مشكلات السلع

إن اللجنة مدعوة إلى:

- الإحاطة علماً بالعمل والأنشطة المرتبطة بالتجارة التي تضطلع بها شعبة التجارة والأسواق.
- تقديم توصيات تتعلق بمواصلة العمل المرتبط بالتجارة وتعزيزه، وتحديد استعراض السياسة التجارية وتحليلها، وإجراء الدراسات بشأن الآثار على الأمن الغذائي، وتطوير برامج بناء القدرات ومساعدة البلدان النامية في صياغة اتفاقاتها التجارية.
- توجيه دور المنظمة، عند إبرام اتفاق جولة الدوحة، في مساعدة البلدان على تنفيذه.

أولاً- التحديثات على المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة و المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية

ألف - المفاوضات الزراعية في جولة الدوحة

1- إن وثيقة مشروع الأساليب التي أنجزت في ديسمبر/كانون الأول 2008 (وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/AG/W/4/Rev.4) هي آخر مجموعة صدرت من هذه الأساليب.¹ وجرى العمل اللاحق منذ ذلك التاريخ في إطار المشاورات مع أعضاء منظمة التجارة العالمية التي أجراها رئيس المفاوضات الزراعية للتوصل إلى توافق بشأن المسائل الخلافية، ولا سيما تلك التي بقي نصها بين قوسين في مشروع الأساليب. وأعدّ الرئيس في تاريخ 21 أبريل/نيسان 2011 تقريراً (وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/AG/26) تضمن آخر التحديثات المتعلقة بالمفاوضات. وأبرز التقرير التقدم المحرز في مساريين رئيسيين من العمل (1) وضع مشروع الأساليب؛ و(2) الأعمال الموازية المتعلقة بالنماذج والإحصاءات.

2- وفي ما يخص مشروع الأساليب، قدم الرئيس ملخصاً عن نتائج المشاورات التي أجراها في تسع مناطق. ويعرض الإطار 1 أدناه وصفاً مقتضباً لهذه النتائج.

الإطار 1 - الحالة بالنسبة إلى تسعة قضايا جدلية في مشروع الأساليب

المسائل	الوضع
الصدوق الأزرق - قيود خاصة بمنتجات محددة	لا حاجة لأي عمل تقني إضافي.
القطن	ليس جميع الأعضاء في وضع يتيح لهم الموافقة على النص كما ورد في المشروع ولم يتم تلقي أية مساهمات إضافية، فنية كانت أو موضوعية.
تحديد المنتجات الحساسة	لا يزال بعض الأعضاء يطالبون بمرونة لتحديد خطوط تعريفية حساسة إضافية، ولم يتضح ما إذا كان أعضاء آخرون سيطلبون دفع أي مبلغ لهذا التحديد.
السقف التعريفي	لا تزال الآراء تشهد انقساماً حاداً حول إتباع استثناء يتيح المحافظة على تعريفات تتجاوز 100 في المائة من القيمة المنصوص عليها بالنسبة لمنتجات خارجة عن تصنيف "المنتج الحساس"، وأي "مبلغ سيدفع" لهذا الغرض.
وضع حصص تعريفية	لا تزال الآراء منقسمة حول ما إذا كان ينبغي إدخال هذه المرونة وثمة حاجة إلى المزيد من المشاورات والتوضيحات القائمة على الوقائع في هذا الصدد.
تبسيط التعريفات	يوصل الأعضاء مناقشاتهم للتوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل هذه التبسيطات المقترحة عملياً، بما في ذلك البدائل المحتملة.

¹ وضعت الأساليب الخاصة أهدافاً رقمية وتفصيل أخرى لتحقيق أهداف جولة الدوحة، والتوصل إلى شكل الحصيلة النهائية للمفاوضات.

المنتجات الخاصة	أبدى عدد من البلدان النامية الأعضاء عن تحفظهم على عدد الخطوط التعريفية المتعلقة بالمنتجات الخاصة، مشيرين في الوقت عينه إلى أن هذا الواقع قد يتأثر بما سيقدر في مجالات أخرى واردة في النص. ولا يزال هذا الوضع قائماً.
آلية الضمان الخاص	لا تزال هناك مسائل عالقة بشأن عدة عناصر من الآلية الخاصة للوقاية، وخاصة التحقق من الأسعار والأحجام، وموسمية المنتجات، والآلية الخاصة للوقاية ومواطن المرونة لصالح الاقتصاديات الصغيرة الحجم. وقد قدم الأعضاء عدة وثائق تحليلية حديثة تتناول هذه المسائل، والمناقشات متواصلة لكن لم يتجلى حتى الآن أي توجه نحو التوصل إلى توافق.
المنتجات الاستوائية وتنوع المنتجات، والأفضليات الطويلة الأمد وتآكل الأفضليات	أحرز بعض التقدم بعد بلاغين منفصلين في سبتمبر/كانون الأول 2009 قدمهما كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وبعض الأعضاء الآخرين، يتناول أحدهما خفض التعريفات على الموز من قبل الاتحاد الأوروبي، بينما يتناول الثاني المعاملة الخاصة بالمنتجات الاستوائية وتآكل الأفضليات. وأظهرت المشاورات أن بعض الأعضاء الذين لم يشاركوا في هذين البلاغين أعربوا عن قلقهم إزاء تداعيات هذه المسائل.

المصدر: مستخرج من تقرير رئيس المفاوضات الزراعية، الوثيقة TN/AG/26، 21 أبريل/نيسان 2011، منظمة الصحة العالمية

3- ورفع الرئيس كذلك تقريراً يتعلق بالتقدم المحرز في مجال العمل الموازي على النماذج والأنشطة المرتبطة بالبيانات. والنماذج ضرورية لصياغة إحصاءات ومعلومات مختلفة تتعلق بالأساليب، كما للتعبير عن التزامات محددة ودعم الجداول في الاتفاق النهائي. وعلى سبيل المثال، فالنماذج مطلوبة لتقديم الالتزامات المختلفة بالإعانات الداخلية، وجدول خفض التعريفات وتوسيع الحصص التعريفية. وقد أحرز تقدم ملحوظ في صياغة النماذج. وساهم هذا العمل بالإضافة إلى ذلك في توضيح بعض المسائل في مشروع الأساليب لدى استعراض الإحصاءات الفعلية.

4- وطريقة فهم الالتزامات الناجمة عن الأساليب والتحقق منها، عملية تتطلب الكثير من البيانات، ما يجعل العمل الموازي على الأنشطة المتعلقة بالبيانات ذا أهمية ماثلة. وتم التركيز أولاً على المجالات التي تتطلب فيها أحكام مشروع الأساليب توفر البيانات والقدرة على تحقق الأعضاء منها قبل تطبيق الأساليب. وتتضمن هذه البيانات على سبيل المثال الإحصاءات بشأن قيمة الانتاج الضرورية لتحديد التزامات الإعانات الداخلية، وبيانات الاستهلاك الضرورية لتحديد أحجام الحصص التعريفية. وكان تقديم هذه الإحصاءات من قبل الأعضاء مفيداً لأجل إجراء عملية تحقق معمقة من قبل أعضاء آخرين، ما ساهم في تعزيز الشفافية.

باء - المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية

5- عُقد المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، سويسرا من 15 إلى 17 ديسمبر/كانون الأول 2011. ووافق المؤتمر على انضمام كل من الجبل الأسود والاتحاد الروسي وساموا واعتمد ستة قرارات بشأن ما يلي: (1) الملكية الفكرية؛ (2) التجارة الالكترونية؛ (3) الاقتصادات الصغيرة؛ (4) انضمام أقل البلدان نمواً؛ (5) إعفاء أقل البلدان نمواً من الخدمات؛ و(6) استعراض السياسات التجارية².

² تُشرح السياسات في عدد من وثائق المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة منظمة التجارة العالمية المتاحة على الرابط التالي:

6- وعُقدت إلى جانب الجلسات العامة التي أدلى فيها الوزراء ببياناتهم، جلسات عمل هدفت إلى توفير منتدى تفاعلياً للوزراء. واختيرت ثلاثة مواضيع لحلقة النقاش هذه، هي: (1) أهمية نظام التجارة المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية؛ (2) التجارة والتنمية و (3) جدول أعمال الدوحة للتنمية.

7- وتُعرض نتائج المؤتمر في شكل إعلان ختامي من قبل رئيس المؤتمر يضم جزأين. ويشكل الجزء الأول عناصر للتوجيه السياسي، وهو نص توافقي صادر عن المجلس العام ويغطي المواضيع الثلاثة التي تناولتها جلسات العمل. والجزء الثاني هو الموجز الذي أعده الرئيس على مسؤوليته الخاصة، وتناول فيه النقاط الثلاث التي انبثقت عن المناقشات التي دارت خلال المؤتمر. ويتضمن الموجز تسعة مواضيع هي: (1) الإبقاء على الأسواق مفتوحة ومقاومة السياسة الحمائية؛ (2) التحديات العالمية الراهنة؛ (3) فض النزاعات؛ (4) الانضمام؛ (5) اتفاقات التجارة الإقليمية؛ (6) دور اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية؛ (7) الأمن الغذائي؛ (8) المساعدة لأجل التجارة والإطار المتكامل المعزز؛ و(9) مفاوضات جولة الدوحة.

8- وفي ما يلي بعض المعلومات المستقاة من موجز الرئيس تتعلق بموضوعين من بين المواضيع المذكورة، وهما مفاوضات جولة الدوحة والأمن الغذائي.

9- أشار موجز الرئيس، في ما يتعلق بمفاوضات جولة الدوحة إلى أن الوزراء أعربوا عن أسفهم الشديد إزاء تعثر المفاوضات وأقروا بوجود رؤى شديدة الاختلاف بخصوص النتائج التي حققها في بعض المجالات التعمّد الموحد لجولة الدوحة، ولفتوا إلى أنه من غير المرجح إنجاز جميع عناصر رزمة جولة الدوحة في وقت واحد في المستقبل القريب. لكن المؤتمر شهد إعادة التأكيد على الالتزام القوي بالسعي إلى تنفيذ جولة الدوحة. وأقر الوزراء أيضاً بأن الوضع يتطلب أن يقوم الأعضاء بالنظر في نهج تفاوض مختلفة من قبيل الإبرام المبكر للاتفاقات حيث يمكن التوصل إلى توافق سريع، على الرغم من إعراب العديد من الأعضاء عن تحفظهم القوي على اتباع نهج من هذا القبيل. وتم التشديد بشكل واسع على مركزية مسألة تطوير جولة الدوحة.

10- وفي ما يخص الأمن الغذائي، ترد في ما يلي فقرتا موجز الرئيس المتعلقتان بهذا الموضوع:

”حثّ العديد من الوزراء أعضاء منظمة التجارة العالمية على الالتزام بإزالة القيود المفروضة على صادرات الأغذية أو الضرائب غير العادية المفروضة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي للأغراض الإنسانية غير التجارية، وعدم فرضها في المستقبل. وشدد وزراء آخرون على أهمية معالجة جذور انعدام الأمن الغذائي وركزوا على أهمية أن يجاز لأعضاء استخدام حقوقهم في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية“.

” وأعرب بعض الوزراء عن تأييدهم اقتراح وضع برنامج عمل لأشكال الاستجابة المرتبطة بالتجارة والهادفة إلى التخفيف من آثار أسعار سوق المواد الغذائية وتقلبها، لا سيما على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، لكي يتخذ المؤتمر الوزاري التاسع إجراءً بشأنها. واعتبر عدة وزراء أن مسألة الأمن الغذائي مسألة متعددة الأوجه وأنه ينبغي النظر فيها كاملة، بما في ذلك تأثير القيود المفروضة على الصادرات على الأسعار الدولية.”

11- ويرتبط هذان الموضوعان باقتراحين تقدمت بهما مجموعات أعضاء في المجلس العام لكي يدرجا في النتائج الختامية للمؤتمر الوزاري الثامن، ما يعني قبول جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بهما واعتمادهما³. وبما أن ذلك لم يحدث، يُرجح أن يتابع المجلس العام هاتين المسألتين خلال عام 2012. ويدعو الاقتراح المتعلق بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية على وجه الخصوص، المجلس العام إلى إعداد برنامج عمل شامل يقوم على الوقائع وموجه نحو تحقيق النتائج وملزم من حيث المهل، يتناول الاستجابة المرتبطة بالتجارة والهادفة إلى تخفيف آثار أسعار سوق المواد الغذائية وتقلبها على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وتتضمن العناصر الرئيسية من برنامج العمل المقترح هذا إعفاء مشتريات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من القيود على الصادرات الكمية وإنشاء مرفق لتمويل الأغذية يرتبط بقرار *جولة أوروغواي المتعلق بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية*.

ثانياً – الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية

12- يُقدر عدد الاتفاقات السارية في الوقت الراهن بما يناهز 300 اتفاق في حين هناك العديد من الاتفاقات قيد التفاوض. وأغلبية هذه الاتفاقات اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة وقد دخل 50 في المائة منها حيز التنفيذ منذ عام 2000. وتشكل الزراعة جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقات. وفي حين لا تتوفر تقديرات حديثة لحجم التجارة في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية، فقد قُدر عام 2003 أن هذه الاتفاقات شملت نسبة 50 في المائة من التجارة العالمية وأن هذه الحصة مرجحة للارتفاع.

13- والأسئلة التقليدية التي تُطرح بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية والمسائل التي تُثار بخصوصها هي التالية. هل تشكل الاتفاقات بديلاً عن النهج المتعدد الأطراف المتبع في تحرير التجارة؟ وهل من المحتمل أن تساهم الاتفاقات في تعزيز التعددية أم أنها تشكل عقبة في طريقها؟ وهل تتضمن اتفاقات التجارة الإقليمية أحكاماً مضافة إلى تلك المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان النامية؟ وما هي جوانب اتفاقات التجارة الإقليمية التي تعزز التعددية؟ وهل

³ يمكن الإطلاع على تفاصيل هذه الاقتراحات في وثيقة معلومات أساسية بشأن الأمن الغذائي أعدتها أمانة منظمة التجارة العالمية ومتاحة على الرابط التالي: http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min11_e/briefingfoodsec_e.htm

تسهل الاتفاقات في التجارة بطريقة تعزز التنافسية والنمو والحد من الفقر؟ وما هي أفضل وسيلة للتخفيف إلى أدنى حد ممكن من آثار تحوّل التجارة؟ وكيف ينبغي لمنظمة التجارة العالمية استعراض الاتفاقات وتنظيمها؟

14- وفي ما يتعلق بطريقة تناول الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية، يمكن تلخيص الصورة المتبلورة كما يلي.⁴ أولاً، يعتبر أن أغلبية الاتفاقات تفوق الالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية⁵ في ما يخص التزامات خفض التعريفات، وذلك بشكل أكبر في الاتفاقات المبرمة بين بلدان الجنوب مقارنة بالاتفاقات المبرمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وثانياً، إن الإعفاءات من تحرير التجارة رائجة نسبياً في القطاعات الفرعية الحساسة، وخاصة قطاعات الألبان، واللحوم، والسكر، والحبوب المحضرة، والتي غالباً ما تستخدم الحصص التعريفية لتنظيم الاستيراد. وثالثاً، إذ أن الاتفاقات لا تفوق عادة الالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية في مجال تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لكن لهذا التوجه بعض الاستثناءات. ورابعاً، إن اتفاقات التجارة الإقليمية إما تقوم على إعانات التصدير أو تفوق الالتزامات المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية (كأن تدعو إلى الحظر الكامل مثلاً). وخامساً، تتجنب الاتفاقات في الغالب الالتزامات المتعلقة بالحد من الإعانات الداخلية. وسادساً، تتضمن الاتفاقات عادة أحكاماً معقدة تتعلق بقواعد المنشأ وهي تعتبر تقييدية إلى حد ما. وسابعاً، فإن الاتفاقات، وإن كانت تزيد من التجارة، فهي تحولها بعيداً عن البلدان التي ليست طرفاً في اتفاق التجارة الإقليمية، وقد تحوّل بعض الاتفاقات مسار أحجام كبيرة من الحركة التجارية. وأخيراً، تؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية المتعددة والمتداخلة إلى تعقيد صياغة السياسات وتتسبب بلغط لدى التجار.

15- وتبرم اتفاقات التجارة الإقليمية تقليدياً بين الشركاء التجاريين الطبيعيين كالبلدان المتجاورة أو البلدان المترابطة تاريخياً وثقافياً. لكن هذا الواقع يتغير على نحو سريع مع ظهور مقاربات جديدة كإبرام اتفاقات بين بلدان في قارات مختلفة، فضلاً عن اتفاقات كبيرة تتألف من اتفاقات تجارة إقليمية قائمة. وتُبذل منذ سنوات عدة في أفريقيا جهود ترمي إلى إبرام اتفاق بين جميع البلدان الأفريقية. ومنذ مدة ليست ببعيدة، وافقت قمة الاتحاد الأفريقي في دورتها المعقودة في يناير/كانون الثاني 2012، التي كان موضوعها الرئيسي "تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية"، على إبرام اتفاق قاري بحلول عام 2017، وفقاً لخارطة الطريق التالية⁶: (1) إتمام إجراءات اتفاق التجارة الإقليمية بحلول عام 2014؛ (2) دمج الإجراءات الإقليمية في الاتفاق القاري بين عامي 2015 و 2016؛ وإبرام اتفاق التجارة القاري

⁴ يقوم هذا الموجز على استعراض لعدد من الدراسات الحديثة التي تخص طريقة تناول الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية، وخاصة الدراسات التالية:

Regional Trade Agreements - Treatment of Agriculture, by L. Fulponi, M. Shearer and J. Almeida, *OECD Food, Agriculture and Fisheries Working Papers*, No. 44, 2011, OECD Publishing; and *The Treatment of Agriculture in RTAs in the Americas*, by M. Shearer, J. S. Almeida and C. M. Gutierrez, Jr., Inter-American Development Bank, 2009.

⁵ يستخدم هذا التعبير غالباً للدلالة على ما إذا كانت الالتزامات المعقودة في اتفاق تجارة إقليمية يفوق تلك الناجمة عن نهج متعدد الأطراف، كإزالة

التعريفات من الاتفاق الزراعي لمنظمة التجارة العالمية

⁶ *Draft Framework, Road Map and Architecture for Fast-tracking the Continental Free Trade Area (CFTA)*, December 2011, African Union, Addis Ababa, Ethiopia.

بحلول عام 2017. ويتوج اتفاق التجارة القاري سنوات من المداولات والجهود الرامية إلى تسريع التكامل التجاري في القارة الأفريقية.

16- وتجدر الإشارة إلى نقطة أخيرة هي أن بعض قواعد اتفاقات التجارة الإقليمية يتم التفاوض عليها كجزء من جولة الدوحة. وتتناول المفاوضات قاعدتين اثنتين هما آلية الشفافية الخاصة باتفاقات التجارة الإقليمية والمسائل النظامية. وبرزت وجهتا نظر بين الأعضاء تتعلقان بآلية الشفافية. وتشير وجهة النظر الأولى إلى أنه ينبغي أن تتولى لجنة واحدة استعراض جميع الاتفاقات، وهي اللجنة المعنية باتفاقات التجارة الإقليمية، بينما تقول وجهة النظر الأخرى بمواصلة الممارسة الحالية المتمثلة باستعراض لجان منفصلة للاتفاقات: أي أن تستعرض لجنة اتفاقات التجارة الإقليمية الاتفاقات المبرمة بموجب المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، بينما تستعرض لجنة التجارة والتنمية الاتفاقات المودعة بموجب فقرة التمكين، أي ترتيبات التجارة بين البلدان النامية. وفي ما يخص المسائل النظامية، يشير أحد الآراء إلى ضرورة دمج اللغة المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح البلدان النامية في المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (كمبدأ تطبيق أقل من المعاملة الكاملة بالمثل وفترات أطول للتنفيذ) في اتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل الدول النامية والدول المتقدمة. واعتبرت آراء أخرى أن ذلك سيدفع المفاوضات في الاتجاه الخاطئ وأن ثمة حاجة إلى المزيد من المناقشات والتحليل حول تأثير هذه التعديلات على المادة 24.

ثالثاً - المساعدة التقنية التي تقدمها الفاو

17- نظراً إن أن مفاوضات جولة الدوحة متوقفة في معظمها ولم تُثر أية مسائل جديدة منذ شهر ديسمبر/كانون الأول 2008، فقد تراجعت طلبات المساعدة التقنية. وتشهد مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وضعاً مماثلاً. والاستثناء الوحيد لهذا الوضع يكمن في تزايد الطلبات على المعلومات والتحليل بشأن القيود على الصادرات الغذائية نظراً لارتفاع أسعار المواد الغذائية في فترة 2007-2011. وفي هذا الصدد جمعت الأمانة معلومات كثيرة وأعدت تحاليلاً تناولت ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلبها وعرضتها في حلقات عمل عقدت في جنيف وفي منتديات أخرى، لا سيما حلقات العمل الإقليمية الفرعية التي تنظمها الفاو.

18- وفي غضون ذلك، تم نقل الموارد المتوفرة لحاجات المساعدة التقنية في مجالات أخرى، لا سيما السياسات التجارية الوطنية والإقليمية. وفي ما يخص السياسات الوطنية، نُفذ مشروع مهم للتحليل وبناء القدرات شمل عدة بلدان وتناول صياغة السياسات التجارية والتدابير الداعمة لها ودمجها في سياسات التنمية. ونُشرت كذلك كتب تناولت ارتفاع صادرات المواد الغذائية وسبب تحول أفريقيا إلى مستورد صافٍ للمواد الغذائية.

19- وفي ما يخص التجارة الإقليمية، تركز الأنشطة الأخيرة والحالية على دعم الهيئات الإقليمية لتعزيز سياسة مواتية وبيئة تنظيمية لزيادة التجارة الإقليمية. وتشمل الأمثلة تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص حول صياغة السياسات التجارية وتلك المرتبطة بها وتطبيقها في أسواق الحبوب في شرق وجنوب أفريقيا، كما في منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، وتحليل التعريفات الخارجية الموحدّة المتعلقة بالمنتجات الحساسة، وتعزيز التجارة العابرة للحدود في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والسياسات التجارية وسلاسل القيمة الإقليمية، وتطوير سلع محددة في عدة مناطق من أفريقيا، وتحليل السياسات المناسبة لتعزيز الاستثمار الخاص في الزراعة.

20- وستواصل بعض هذه الأنشطة خلال فترة 2012-2013. ويتوقع أن تبقى العلاقة بين السياسات التجارية والأمن الغذائي تتصدر الاهتمام نظراً إلى تواصل القلق في الأسواق العالمية للمواد الغذائية. وقدم أعضاء منظمة التجارة العالمية في أواخر عام 2011 بعض الاقتراحات بشأن الأمن الغذائي ويتم التحضير لمشاركة الفاو في الأنشطة التقنية في هذا المجال. وسيواصل كذلك العمل على السياسات التجارية وتلك المرتبطة بها وتطبيقها في أسواق الحبوب في شرق وجنوب أفريقيا، بناءً على الشراكات التي اقيمت مع منظمات القطاعين العام والخاص في هذا الإقليم الفرعي. كما تتوقع الأمانة مواصلة المشاركة في دعم تعزيز التجارة الإقليمية في أفريقيا في أعقاب المبادرة الأخيرة للاتحاد الأفريقي الرامية إلى إبرام اتفاق قاري للتجارة الإقليمية. وأخيراً، بعض الأنشطة الجارية أو المخطط لها ذات الطابع التحليلي وتتضمن دور السياسات التجارية في تطوير عمليات سلاسل القيمة المتعلقة بالمواد الغذائية ودمج صغار المزارعين في الأسواق وتحليل تداعيات تصرف الشركات في مجال التجارة الزراعية على مستويات الأرباح المحتملة من تجارة المواد الزراعية وتوزيعها. وأحد المجالات التحليلية الأخرى التي تعتمزم شعبة التجارة والأسواق التشديد عليه هو التجارة والتغذية. وستدرج نتائج هذا العمل، من ضمن أمور أخرى، في تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام 2013 الذي ستكون "التغذية" موضوعه الرئيسي.

رابعاً - التوجيهات المطلوبة من اللجنة

21- إن اللجنة مدعوة إلى:

- (أ) - الإحاطة علماً بالعمل والأنشطة المرتبطة بالتجارة التي تضطلع بها شعبة التجارة والأسواق.
- (ب) - تقديم توصيات تتعلق بمواصلة العمل المرتبط بالتجارة وتعزيزه، وتحديد استعراض السياسة التجارية وتحليلها، وإجراء الدراسات بشأن الآثار على الأمن الغذائي، وتطوير برامج بناء القدرات ومساعدة البلدان النامية في صياغة اتفاقاتها التجارية.
- (ج) - توجيه دور المنظمة، عند إبرام اتفاق جولة الدوحة، في مساعدة البلدان على تنفيذه.